الأمم المتحدة S/2009/149

مجلس الأمن

Distr.: General
17 March 2009
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

## أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب فيه إلى الأمين العام تقديم تقارير دورية عن تنفيذ ولاية تلك البعثة. ويتناول التقرير أنشطة البعثة، وما طرأ من تطورات بصددها، في الفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩.

## ثانيا – الحالة السياسية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت سلطات كوسوفو العمل استنادا إلى ”دستور جمهورية كوسوفو“. وسنّت جمعية كوسوفو، في جلسات عقدتها بكامل هيئتها يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر، قوانين عن المحكمة الدستورية، والخدمات الخارجية والخدمات القنصلية التي تؤديها البعثات الدبلوماسية والقنصلية في كوسوفو. ولم تشر تلك القوانين إلى صلاحيات ممثلي الخاص بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أو إلى الإطار الدستوري. ومنذ تقريري الأخير المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692)، اعترفت أربع دول إضافية بكوسوفو، وبذا أصبح مجموع تلك الدول ٥٦ دولة.

٣ – وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، عقدت دون حوادث تذكر، احتفالات في بريشتينا، وعلى مستوى البلديات، بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لإعلان استقلال كوسوفو. وتجلى في البيانات التي أدلى بها مسؤولو كوسوفو تصورهم بأنهم قد حققوا خلال العام الماضي تقدما في بناء دولة لهم، وفي إقامة العلاقات الدبلوماسية، وتعزيز اقتصاد كوسوفو. وفي اليوم ذاته انضم في بلدية زفيستان/زفيتشان شمال كوسوفو، ما يزيد على ٨٠ من المشرعين الصرب الذين ينتمون إلى المعارضة في البرلمان الصربي المؤلف من ٢٥٠ مقعدا، إلى مندوبي ”جمعية

رابطة البلديات الصربية'' في الموافقة على إعلان يؤكد الوضع الدستوري لكوسوفو وميتوهيا داخل جمهورية الصرب، ورفض جميع الأنشطة الانفرادية والانفصالية التي تقوم بها مؤسسات كوسوفو في بريشتينا بشأن الاستقلال. وأدانت سلطات كوسوفو التجمع الذي حدث في زفيتسان/زفيتشان وحذرت بأنها لن توفر الحراسة المقدمة من الشرطة إلى مسؤولي بلغراد خلال الزيارات المقبلة إلى كوسوفو.

٤ - وفي حين أن سلطات كوسوفو واصلت إجراء الاتصالات بممثلي الخاص، لامبرتو زانيير بشأن العمل، تواجه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحديات متزايدة تعرقل قدرتها على الوفاء بولايتها، حسب المتوخى في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إذ هناك تصور فيما بين كثير من ألبان كوسوفو أن مهام البعثة قد أُنجزت، وأن استمرار وجودها هو عقبة غير مقبولة أمام رغبة كوسوفو في التصرف كدولة ذات سيادة. وفي ظل ضغوط شديدة من أحزاب المعارضة، صرّحت سلطات كوسوفو مرارا، خلال الأشهر الماضية، بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أصبح عديم الأهمية، وأن مؤسسات كوسوفو لا يقع عليها أي التزام قانوني بأن تتقيد به.

٥ - ووفقا للبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44)، وتقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قبلت حكومة صربيا وأغلبية صرب كوسوفو نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، شريطة أن تحترم بشكل كامل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وأن تعمل عموما تحت سلطة الأمم المتحدة وفي إطار موقفها المحايد إزاء الوضع القانوني. وبعد أن اكتسبت بعثة الاتحاد الأوروبي قدرات تنفيذية أولية، انتشرت في جميع أرجاء كوسوفو في ٩ كانون الأول/ديسمبر دون حادث يُذكر. ومنذئذ، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي ترسيخ وجودها إلى أن وصل قوامها الراهن إلى ١ ٦٨٧ موظفا دوليا و ٨٠٦ موظفا وطنيا.

٦ - وحتى الآن تبدو مؤسسات صرب كوسوفو الكائنة شمال كوسوفو غير راغبة في التعامل مع بعثة الاتحاد الأوروبي في المسائل المتعلقة بالجمارك. وفي ٥ و ١٠ شباط/فبراير، احتج صرب كوسوفو على قيام الجمارك التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي بجمع البيانات عن الحركة التجارية. وفي حين أن هناك اتصالات مباشرة بين بعثة الاتحاد الأوروبي وطائفة صرب كوسوفو في مجالي العدل والشرطة، أدى اضطلاع بعثة الاتحاد الأوروبي بالمسؤولية عن تشغيل محكمة ميتروفيتس/ميترفيتسا في نهاية شهر شباط/فبراير إلى احتجاجات سلمية شنها العاملون السابقون بقطاع العدل من صرب كوسوفو. وقام المحتجون بإغلاق مدخل المحكمة لعدة أيام سمحوا بعدها بقيام بعثة الاتحاد الأوروبي بعقد أول محكمة تجريها البعثة. وفي

٥ آذار/مارس، اختصرت زيارة قام بها قائد شرطة كوسوفو، وصحبه فيها رئيس شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي، إلى شمال كوسوفو عندما قام المئات من صرب كوسوفو بإغلاق الطرق المؤدية إلى مدخل مراكز الشرطة على سبيل الاحتجاج. وفي المناطق التي تسكنها أغلبية من الصرب في كوسوفو جنوب نهر إيبير/إيبار، واصل ٣١٠ من أفراد الشرطة المنتمين إلى صرب كوسوفو، من بين ما مجموعه ٣٣٠ فردا، رفض العمل داخل شرطة كوسوفو، وما زالوا موقوفين عن العمل مع تلقيهم مرتبهم بالكامل.

٧ - وواصل القادة السياسيون من صرب كوسوفو، فضلا عن السلطات في بلغراد، معارضة نشر أفراد المكتب المدني الدولي. وحتى الآن لم تجر اتصالات رسمية بين المكتب وصرب كوسوفو، بما في ذلك الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، الذين يصرون على التعامل مع بعثة الأمم المتحدة، أو من خلالها، في جميع المسائل غير المتصلة بولاية بعثة الاتحاد الأوروبي.

٨ - وتمشيا مع السياسة الرسمية التي تتبعها بلغراد، ما زال عدد كبير من صرب كوسوفو يرفضون سلطة مؤسسات كوسوفو المستمدة من ”دستور جمهورية كوسوفو“، رغم تزايد عدد الذين يقدمون طلبات للحصول على بطاقات الهوية وتراخيص القيادة، وغير ذلك من المستندات الصادرة عن كوسوفو التي تيسّر قدرتهم على العيش والعمل والتحرك بحرية في كوسوفو. وفي الشمال، تواصل أربع هيئات بلدية، في المناطق التي يسكنها أغلبية من الصرب في كوسوفو، العمل استنادا إلى قانون الحكم الذاتي المحلي الصادر عن صربيا. بيد أن تلك البلديات الشمالية لم تعارض المساعي الحميدة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق اتصال بين تلك البلديات وبريشتينا والسلطات البلدية في الجزء الجنوبي من ميتروفيتسي/ميتروفيتسا. ومن المتوقع أن تجري الانتخابات البلدية في كوسوفو في نهاية عام ٢٠٠٩. وقد رفضت أحزاب الائتلاف الحاكم، بدعم من المجتمع الدولي، المحاولات التي قامت بها المعارضة بإجراء انتخابات الجمعية هذا العام.

## ثالثا - الأمن

٩ - ظلت حالة الأمن عموما في كوسوفو مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن منطقة ميتروفيتسي/ميتروفيتسا شهدت سلسلة من الحوادث، اتسم بعضها بسمة عرقية. وعلى مدار شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أدت محاولات أحد ألبان كوسوفو إصلاح منزله، الذي تعرّض للدمار بسبب النزاع، إلى إحداث توترات في مجاورة كروي فيتاكو/برديان شمالي ميتروفيتسي/ميتروفيتسا. وقد تدخلت على الفور شرطة كوسوفو وشرطة بعثة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكّلة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في عدة مناسبات منعا لوقوع العنف. وخلال شهر كانون الأول/ديسمبر، تعرضت لعمليات إتلاف ٥٦ مركبة خاصة

ورسمية مملوكة لألبان كوسوفو، وصرب كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة، وقوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي، وعدة منظمات غير حكومية. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، طعن اثنان من ألبان كوسوفو مواطنا من صرب كوسوفو قرب الجسر الرئيسي على نهر إيبير/إيبار في ميتروفيتسي/ميتروفيتسا. وانتقاما من ذلك، قام نحو ٢٠٠ من صرب كوسوفو بحرق أو إتلاف عدد من المتاجر المملوكة لألبان كوسوفو، ورشقوا بالحجارة عدة مركبات تحمل لوحات معدنية صادرة عن كوسوفو. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، انفجرت قنبلة يدوية خارج مقهى شمال ميتروفيتسي/ميتروفيتسا، مما أحدث بعض الأضرار المادية. وردا على ذلك، أشعل ٢٠٠ من صرب كوسوفو النار في متجر مملوك لمواطن من ألبان كوسوفو، ومنزل مملوك لآخر. ولدى محاولة إخماد النيران، أصيب ستة من رجال إطفاء الحريق من جراء النيران المشتعلة. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، قامت مجموعة من صرب كوسوفو بإلقاء الحجارة على مجموعة من ألبان كوسوفو، وذلك خلال الشجار على تركيب خط أنابيب للمياه. وقد كان وجود القوة الأمنية الدولية في كوسوفو حاسم الأهمية في كفالة عدم تدهور حالة الأمن بسبب تلك الحوادث وعدد آخر من الحوادث الطفيفة. وبمبادرة من المدير العام لشرطة كوسوفو، وبمشاركة من بعثة الاتحاد الأوروبي، عُقدت اجتماعات متفرقة بين قائد شرطة شمال ميتروفيتسي/ميتروفيتسا وقائد مركز الشرطة في جنوب ميتروفيتسي/ميتروفيتسا، وذلك خلال شهر كانون الثاني/يناير. وعلى إثر ذلك، اتفقا على تنظيم دوريات شرطة مشتركة في المناطق التي يسكنها أفراد من الطائفتين.

١٠ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أُعلن عن تشكيل قوة أمن كوسوفو، حسب المتوخى في ''دستور جمهورية كوسوفو''. وأعلنت منظمة حلف شمال الأطلسي، التي تعهدت بالإشراف على إنشاء تلك القوة وعلى عملياتها، أن القوة ستتألف من ٢ ٥٠٠ فرد عامل و ٨٠٠ فرد احتياط. وستكون القوة مسلحة بأسلحة خفيفة، وستُكلَّف بأداء عمليات تتعلق بمواجهة الطوارئ المدنية. وقدم ما يزيد على ٩٠ في المائة من أفراد فيلق حماية كوسوفو طلبات للانضمام إلى قوة الأمن الجديدة، وعُرض على نحو ٥٠ في المائة منهم فرصة العمل بالقوة وقبلوا ذلك. ورغم الطبيعة المتعددة الأعراق المتوخاة للقوة، لم يبد رغبة في العمل بها سوى عدد قليل من صرب كوسوفو؛ حيث إن مسؤولي بلغراد أثنوا علانية صرب كوسوفو عن التقدم بطلبات للعمل بها. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، تلقيت رسالة من الرئيس بوريس تاديتش رئيس صربيا يحتج فيها على إنشاء قوة الأمن، أحلتها بالتالي إلى مجلس الأمن.

١١ - وقد أفضى إنشاء قوة أمن كوسوفو إلى وقف عمليات فيلق حماية كوسوفو وإبطال صلاحيته. وقد استلزم ذلك من بعثة الأمم المتحدة اتخاذ ما يلزم من إجراءات، بما في ذلك إلغاء منصب منسق الفيلق اعتبارا من ٣٠ كانون الثاني/يناير، وإعادة تسمية مكتب منسق

الفيلق وخفض حجمه. وسوف يقدم المكتب الجديد دعما إداريا إلى ما بقي من أفراد الفيلق وسيوفر نقطة اتصال ببرنامج إعادة التوطين الذي نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي سيقدم الدعم إلى أفراد الفيلق كي يتسنى لهم التقاعد داخل مجتمع كوسوفو أو الاندماج فيه من الوجهة الاقتصادية.

## رابعا – إعادة هيكلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ونشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

١٢ – وفقا للبيان الرئاسي المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الذي رحب فيه المجلس بتقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، اضطلعت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بمسؤوليتها التنفيذية بالكامل في مجال سيادة القانون، وذلك في ٩ كانون الأول/ديسمبر، في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وتحت سلطة الأمم المتحدة عموما. وعلى إثر ذلك، نجحت شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بعد حوالي ١٠ سنوات من العمل هناك، في إتمام عملياتها، بما في ذلك في منطقة ميتروفيتسي/ميتروفيتسا. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، قامت بعثة الاتحاد الأوروبي بنشر ١ ٠٤٥ من أفراد الشرطة في جميع أرجاء كوسوفو، دون حادث يُذكر. وعلى مدار فترة ثلاثة أيام، عادت شرطة بعثة الأمم المتحدة إلى مواقعها السابقة في جميع أرجاء كوسوفو في ثياب مدنية، وقدمت المراقبين أو المستشارين العاملين بشرطة بعثة الاتحاد الأوروبي إلى نظرائهم في وحدات شرطة كوسوفو. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وُقِّع اتفاق بين شرطة بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي بصدد نقل ملفات التحقيق في الجرائم إلى الأخيرة. ومن بين ما مجموعه ١ ٥٨٢ فردا من أفراد شرطة بعثة الأمم المتحدة الذين كانوا موجودين على أرض الواقع في ١ كانون الأول/ديسمبر، أعيد الجميع إلى أوطانهم أو كُلفوا بالعمل مع شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي فيما عدا ٤٩ فردا من أفراد شرطة بعثة الأمم المتحدة وستة من أفراد وحدات الشرطة المشكلة التابعة لبعثة الأمم المتحدة، وذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٣ – وفي قطاع العدل، جرى تسليم مسؤوليات محددة وفقا للاتفاقات الموقعة بصدد نقل ملفات التحقيقات والقضايا في قطاع العدل من بعثة الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي. وتتسلم حاليا بعثة الاتحاد الأوروبي الحيز المكتبي الذي كانت تشغله في السابق إدارة العدل التابعة لبعثة الأمم المتحدة. وبمجرد انتهاء التنفيذ التام للاتفاقات المتعلقة بنقل الملفات، اضطلعت بعثة الاتحاد الأوروبي بالمسؤولية عن جميع القضايا، فيما عدا محاكمة جنائية جارية حاليا، وأربع دعاوى منظورة أمام الدائرة الخاصة التابعة للمحكمة العليا لكوسوفو، من

المتوقع الانتهاء منها في نهاية آذار/مارس. وقد اتخذ ممثلي الخاص خطوات ترمي إلى كفالة أن يتم تحت سلطته تعيين القضاة والمدعين العامين في بعثة الاتحاد الأوروبي، بما يتسق مع القانون الساري بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

١٤ - وتعمل الآن المحكمة الكائنة شمال ميتروفيتسي/ميتروفيتسا العمل بشكل محدود بجهود القضاة والمدعين العامين الدوليين وموظفي الدعم التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي. ولم يعد لمنظمة الأمم المتحدة وجود بالمحكمة. وفيما يتعلق بجميع القضايا الجنائية الأخرى، تم نقل جميع القضايا المعروضة على المحكمة الكائنة في ميتروفيتسي/ميتروفيتسا إلى بعثة الاتحاد الأوروبي. وأُبلغ المتحاورون المحليون في شمال كوسوفو بالتطورات المتعلقة بالدور الدولي الذي تضطلع بريادته بعثة الاتحاد الأوروبي في قطاع العدل بكوسوفو. وفي زوبين بوتوك، ما زالت، مع ذلك، المحاكم التي تنظر في المخالفات البلدية والطفيفة معطلة عن العمل نتيجة لاستقالة جميع موظفي الدعم المنتمين إلى صرب كوسوفو، بينما تواصل المحاكم التي تنظر في المخالفات البلدية والطفيفة الكائنة في ليبوسافيتك/ليبوسافيتش عملها في إطار النظام الصربي الموضوع للمحاكم. وما زال العمل مستمرا في مكاتب اتصال المحاكم التابعة لوزارة العدل في كوسوفو، التي تيسر إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام صرب كوسوفو وغيرهم من الطوائف، وإن كانت تعمل بعدد أقل من الموظفين وفي ظل بعض الصعوبات الإدارية واللوجستية.

١٥ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أقام مسؤولو الجمارك الدوليون التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي وجودا محدودا على البوابتين ١ و ٣١ على خط الحدود الإداري. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أدى تعزيز موظفي الجمارك التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي إلى تمكين أفراد الجمارك العاملين على البوابتين من العمل طوال اليوم بعد أن كانوا يعملون في فترة النهار فحسب. وفي ١ شباط/فبراير بدأت جمارك بعثة الاتحاد الأوروبي جمع البيانات عن الحركة التجارية.

١٦ - وعلى إثر تلك التطورات، عجّلت بعثة الأمم المتحدة بعملية إعادة هيكلتها في قطاع سيادة القانون، وفي المناطق التي تؤيد اضطلاعها بمهمة كفالة سيادة القانون. ويجري التعجيل بعملية إعادة الهيكلة بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على أرض الواقع. وحيث إن العمل على خفض عدد أفراد بعثة الأمم المتحدة يمضي قدما، فإن من المفترض أن تُقفل البعثة قبل بداية دورة ميزانية الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

١٧ - وسوف تحتفظ البعثة بعد إعادة هيكلتها بوجود ميداني ضئيل، لا سيما في ميتروفيتسي/ميتروفيتسا. وستركز اهتمامها على تقديم التقارير عن المسائل المتعلقة بالأقليات،

بما في ذلك تمثيل الأقليات، وعودة أفرادها وحرية حركتهم، فضلا عن المسائل المتصلة بحماية التراث الثقافي في كوسوفو وصيانته وإصلاح ما تضرر منه. وما زال مكتب الأمم المتحدة في بلغراد يضطلع بدور سياسي ودبلوماسي حاسم الأهمية، حيث يقوم المكتب بإسداء النصيحة إلى ممثلي الخاص، ويقيم اتصالات مع القيادة السياسية العليا الصربية. وتحتفظ بعثة الأمم المتحدة أيضا بمكتب في سكوبيي يسدي المشورة بشأن التطورات السياسية في مجال مسؤوليته، ويوفر التقييمات اللازمة في هذا الصدد. وسوف تواصل بعثة الأمم المتحدة العمل تجاه النهوض بالاستقرار والرخاء على الصعيد الإقليمي، استنادا إلى ولايتها المستمرة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، في ظل التنسيق الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، والتعاون مع السلطات في بريشتينا وبلغراد. وسوف تشمل مهامها الرئيسية، حسب المبين في تقريري الخاص المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه (S/2008/354)، أعمال الرصد وتقديم التقارير، وتيسير التمثيل الخارجي، وتيسير الحوار بين بريشتينا وبلغراد، والأنشطة المتصلة بالترتيبات العملية المتعلقة بالنقاط الست المشار إليها في تقريريْ المؤرخين ١٢ حزيران/يونيه و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وحيث إن بعثة الاتحاد الأوروبي سوف تؤدي عمليات سيادة القانون بكاملها، من المتوقع أن يتم تدريجيا تقليص عنصر سيادة القانون ببعثة الأمم المتحدة، وأن يُستعاض عنه بمكتب اتصال صغير للشرطة والعدل يتولى أداء المهام المتبقية.

## خامسا – المسائل المتعلقة بالطوائف

١٨ – إن إحجام طائفة صرب كوسوفو عن المشاركة في تنفيذ الإطار الجديد المتعلق بالحكم المحلي الذي اعتمدته سلطات كوسوفو، ما زال يعوق إنشاء المجالس البلدية ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، وإحراز تقدم في العمل بنظام اللامركزية في جميع أرجاء كوسوفو. وفي هذه المرحلة، ما زال عدد الموظفين الحكوميين المنتمين إلى صرب كوسوفو المقيدين على قوائم موظفي المؤسسات البلدية منخفضا في معظم الحالات، رغم التباين من قطاع لآخر. إن الاستثناءات قائمة في البلديات الشمالية الثلاث، التي ينتمي فيها جميع المحليين المسؤولين، وتقريبا جميع الموظفين المدنيين، إلى طائفة صرب كوسوفو.

١٩ – ولن يستمر عام ٢٠٠٩ تنفيذ نظام عدالة حصص التمويل بسبب التغيير الذي أجرته سلطات كوسوفو في الإطار القانوني المتعلق بتمويل الحكومات المحلية. وقد استلزم النظام المذكور، الذي طبقته بعثة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢، إنفاق نسبة مئوية محددة من ميزانية البلديات على الطوائف التي لا تحظى بالأغلبية، كوسيلة تدعم معاملة بلدية كل منهم لهم بصورة متكافئة وعادلة. ومع توقف عمل آلية نظام عدالة حصص التمويل في كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٨، أعربت سلطات كوسوفو عن اهتمامها بالمشاركة في جهد جديد يرمي إلى تتبع النفقات المقدمة إلى الشرائح المحرومة من سكان كوسوفو. وقد شُكلت فرقة عمل تتألف من أصحاب المصلحة على الصعيدين المحلي والدولي، بغرض إقامة نظام جديد وشفاف يرمي إلى تتبع عمليات تخصيص الموارد للطوائف التي لا تشكل أغلبية، والسكان ذوي الاحتياجات الخاصة.

٢٠ - وفي الوقت الذي ما زال ينعم فيه أفراد طوائف الأقليات بقدر كبير من حرية التنقل، أزالت القوة الأمنية الدولية في كوسوفو نقاط التفتيش الثابتة الكائنة في المواقع التي يعود إليها صرب كوسوفو في بيلوابويي/بيلو بوليي ببلدية بيي/بيتش، وكذلك في درايكوفتس/درايكوفتسي وورياجينتسي/يازينتسي ببلدية شتيربتس/شتربتسي. وارتأت قوة كوسوفو أن إزالة نقاط التفتيش لن يكون من شأنه تهديد أمن طائفة صرب كوسوفو ولا تقويض قدرة قوة كوسوفو على التدخل. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، زار نحو ٢٠٠ من صرب كوسوفو، في حراسة شرطة كوسوفو، المدافن الأرثوذكسية في برزرن، وسوهاركيي/سوفا ريكا، وراهوفيتس/أوراهوفيتس، احتفالا بيوم جميع الأرواح. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، زار ما يزيد على ٧٠٠ من صرب كوسوفو والحجاج الصرب دير فيسوكي ديتشاني دون حراسة إحياء لذكرى سفاتي ستيفان مؤسس الدير. وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، سافر نحو ٢٠٠ من صرب كوسوفو إلى الجزء الشمالي من متروفيتسي/متروفيتسا دون حراسة لإحياء ذكرى يوم الموتى. وجرى تنسيق تلك المناسبة مع السلطات البلدية، وشرطة كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة، وقوة كوسوفو. وعلى إثر طلب من قائد محلي ينتمي إلى طائفة الصرب، قامت السلطات البلدية بتنظيف مدافن الصرب الكائنة في الجنوب استعدادا لتلك المناسبة. وقد مضت، في سلاسة ودون حوادث تذكر، جميع الأنشطة المتصلة بالاحتفال بذلك اليوم.

## سادسا - العائدون

٢١ - تدل إحصاءات العائدين لعام ٢٠٠٨ على انخفاض حاد في عدد أفراد الأقليات العائدين طوعاً إلى كوسوفو بالمقارنة مع السنوات السابقة. وحسب تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لم يعد إلى كوسوفو عام ٢٠٠٨ سوى ٥٨٢ فرداً من أفراد الأقليات بالمقارنة مع ١ ٨١٦ فرداً عام ٢٠٠٧، و ١ ٦٦٩ فرداً عام ٢٠٠٦. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت سلطات كوسوفو عن بدء تنفيذ مشروع العودة إلى كوسوفو وإعادة الاندماج فيها الذي يرمي إلى دعم عودة ١٨٠ عائلة مشردة على الأقل. وترصد لهذا المشروع ميزانية قدرها سبعة ملايين يورو، ويمول من المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معاً. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عادت ١٤ أسرة صربية

من كوسوفو إلى بيركوفي/بيركوفو (كليبي/كلينا) في إطار مشروع مولته الحكومة البريطانية. ووافقت وزارة شؤون الطوائف والعائدين على تنفيذ ١٠٩ مشاريع لعام ٢٠٠٩، في إطار تنمية المجتمع وتحقيق استقراره، تقدر قيمة تنفيذها بمليوني يورو.

٢٢ - ووافقت السلطات في صربيا، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على البدء بإعداد دراسة استقصائية شاملة عن المشردين داخلياً من كوسوفو بغرض تحديد الراغبين في العودة. وسيتولى مكتبا المفوضية في بلغراد وبريشتينا إحالة المعلومات التي جمعت لإدراجها في قاعدة بيانات وزارة شؤون الطوائف والعائدين لاتخاذ ما يلزم من إجراءات أخرى. ومن أجل تزويد المشردين داخلياً بمعلومات مباشرة عن الحالة الراهنة في أماكنهم الأصلية، وكذلك عن الإجراءات التي يتعين عليهم اتباعها للعودة، استمرت المفوضية في تنظيم ''زيارات الاستطلاع'' و ''زيارات الإبلاغ''. وفي عام ٢٠٠٨، نظم ما مجموعه ٦٥ زيارة استطلاع استفاد منها ٦٨٤ شخصاً و ٣٧ زيارة إبلاغ استفاد منها ٥٣١ شخصاً.

٢٣ - وفي عام ٢٠٠٨، وصل العدد الإجمالي لأولئك الذين أعيدوا قسراً إلى كوسوفو ٢ ٤٩٥ شخصاً. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تولت وزارة الشؤون الداخلية في كوسوفو تجهيز طلبات إعادة القبول وغيرها من المراسلات ذات الصلة، التي كانت تضطلع بها في السابق بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وما فتئ مدعاة للقلق عدم تنفيذ سلطات كوسوفو لاستراتيجية إعادة إدماج العائدين قسراً، وعلى الأخص أولئك المنتمين إلى شرائح المجتمع الضعيفة.

## سابعا - الممتلكات

٢٤ - انتهت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ صلاحية العمل بالقاعدة التنظيمية ٢٠٠٦/٥٠ الصادرة عن البعثة والمتعلقة بوكالة كوسوفو المعنية بالممتلكات. وطلبت بلغراد إلى ممثلي الخاص النظر في تمديد ولاية الوكالة، وقد شارك فيما بعد في سلسلة مناقشات عقدت مع أصحاب المصلحة المعنيين، ومنهم سلطات كوسوفو. بيد أن الإشارات الآتية من سلطات كوسوفو وكذلك من أصحاب المصلحة الدوليين المشاركين في عملية الوكالة كانت إشارات سلبية حتى الآن. وفي الوقت ذاته، تولى كل من سلطات كوسوفو ومدير دولي عينه الممثل المدني الدولي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي الرقابة الإدارية التامة على الوكالة، التي تعمل الآن حسب تشريعات اعتمدتها جمعية كوسوفو.

٢٥ - وحسب ما أشرت إليه في تقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعاق إغلاق مكاتب وكالة كوسوفو المعنية بالممتلكات العملية التنفيذية المفضية إلى الفصل النهائي في عدد من الشكاوى. ووفقاً لتقديرات مقدمة من الخبراء، سيلزم التحقق في مكاتب المحفوظات والسجل العقاري الكائنة في صربيا من نسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة من الشكاوى المقدمة. ورغم هذه الصعوبات، تجرى بزخم ثابت عملية الفصل في المطالبات. واعتباراً من ٣١ كانون الثاني/يناير، فُصل في أكثر من ٠٠٠ ٢١ مطالبة من أصل حجم المطالبات التي يصل مجموعها إلى ٠٠٠ ٤٠ مطالبة تقريباً.

## ثامنا - التراث الثقافي والديني

٢٦ - واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو جهودها الرامية إلى دعم الأعمال التي تقوم بها في مجال إعادة تعمير مواقع التراث الثقافي والديني لجنة تنفيذ أعمال التعمير التي تخضع لقيادة مجلس أوروبا. وقد أجريت مشاورات مستفيضة مع مجلس أوروبا والكنيسة الأرثوذكسية الصربية وسلطات كوسوفو بشأن الإجراءات الجديدة لطرح المناقصات وإبرام العقود اللازمة لإعادة تعمير مواقع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية التي تعرضت للدمار في آذار/مارس ٢٠٠٤. وإثر دعوة وجهها الأمين العام إلى مجلس أوروبا، قام ممثلي الخاص بزيارة ستراسبورغ، فرنسا، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقد ساعدت هذه الزيارة على توضيح نهوج جديدة ترمي إلى زيادة أنشطة لجنة تنفيذ أعمال التعمير وتوفير الإرشاد اللازم للمضي قدماً. ووافقت وزارة مالية كوسوفو على الاعتماد المطلوب لعام ٢٠٠٨ من أجل مشاريع اللجنة الذي يبلغ نحو ١,٢ مليون يورو، وسيتاح هذا الاعتماد لصالح المرحلة النهائية من المشاريع التي ستنفذها اللجنة عام ٢٠٠٩. وقد نُقلت مسؤوليات حماية المواقع التي يعاد تعميرها من شركة أمن خاصة، قامت بحراسة المواقع لفترة تجاوزت العام، إلى شرطة كوسوفو.

٢٧ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أعمال الترميم في ستة مواقع من مواقع التراث الثقافي في كوسوفو من ضمنها موقعان مسجلان في قائمة اليونسكو العالمية للتراث الثقافي العالمي هما دير فيسوكي ديتشاني ودير بطريركية بيتش. ويجري الاضطلاع بهذه الأعمال بموجب مذكرة تفاهم شاملة ومذكرات متابعة تم تبادلها بين اليونسكو والبعثة بخصوص مشاريع تمولها الولايات المتحدة وإيطاليا. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قام فريق من الخبراء تابع لليونسكو بزيارة كوسوفو لانتقاء مواقع لتنفيذ مشروع يتكلف مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة ويموله الاتحاد الروسي.

## تاسعا – الاقتصاد

٢٨ – واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تيسير ترتيبات ترمي إلى إشراك كوسوفو في مبادرات اقتصادية إقليمية ودولية. بيد أن النهج الذي تتبعه سلطات كوسوفو إزاء دور بعثة الأمم المتحدة في التمثيل الخارجي لم يكن متسقاً. وقد أفضى ذلك إلى اتخاذ ترتيبات مخصوصة في عدد من المناسبات. وأثناء فترة إعداد التقرير، شاركت بعثة الأمم المتحدة ووزارة كوسوفو للنقل والاتصالات في عدد من الاجتماعات الإقليمية التي تركز على مسائل النقل. وبعد توقف دام سبعة أشهر، استأنفت سلطات كوسوفو المشاركة في مجلس التعاون الإقليمي، الذي يتخذ من سراييفو مقراً له، حيث يمثل كوسوفو منسق تابع لبعثة الأمم المتحدة مع منسق شؤون كوسوفو. ومع هذا، فإن حضور كوسوفو اجتماعات جماعة الطاقة واجتماعات اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى لم يكن منتظماً في هذه المرحلة، ذلك لأن ممثلي وزارة كوسوفو حاولوا حضور بعض الاجتماعات بدون البعثة، لكنهم لم يفلحوا. وإثر دعوة موجهة من الرئيس الحالي لاتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، أرسلت بعثة الأمم المتحدة ممثلاً إلى الجولة الأولى من المحادثات الثنائية عن التجارة في المنتجات الزراعية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، لتضمن بذلك مشاركة كوسوفو في هذا المنتدى بعينه. وقد أكد ممثلي الخاص وعدة جهات دولية فاعلة لسلطات كوسوفو أن دور بعثة الأمم المتحدة يُمكِّن كوسوفو من الاستفادة قدر الإمكان من التكامل الإقليمي.

٢٩ – وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، بدأت سلطات كوسوفو تشغيل ”إدارة جمارك كوسوفو“، التي تتبع السلطات في بريشتينا فحسب. واعتمد المدير العام لإدارة جمارك كوسوفو أختاماً جديدة من أجل ”إدارة جمارك كوسوفو“، وأبلغ أطراف اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى ببدء استعمال هذه الأختام. ونتيجة لذلك، يُرفض حالياً دخول المنتجات التي تحمل خاتم كوسوفو المتعلق بـ ”شهادة المصدر“ إلى صربيا أو عبور أراضيها، وتفرض البوسنة والهرسك ضرائب عليها باعتبارها منتجات ناشئة عن دولة غير طرف في اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. وتسعى بريشتينا لمعالجة هذه المشاكل عن طريق اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، دون إشراك البعثة.

## عاشرا – حقوق الإنسان

٣٠ – بدأ الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان عمله في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وأصدر رأيه الأول في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وهو فريق أنشئ بمقتضى القاعدة التنظيمية ١٢/٢٠٠٦ الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ليكون بمثابة آلية لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان الناشئة عن مسائل تقع

ضمن إطار مسؤولية البعثة. وتقيم بعثة الأمم المتحدة اتصالات مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لضمان قيام الشرطة والقضاء بإجراء تحقيقات فورية وشاملة في قضايا معروضة على الفريق. وتستعرض بعثة الأمم المتحدة إمكانية تدبير مسألة دفع التعويضات كلما أوصى الفريق بذلك. وقد وصل حجم عمل الفريق إلى ١٠٨ قضايا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ومن أصل هذه القضايا، انتهى البت في ٢٠ قضية، حيث رُفض غالبيتها بسبب عدم مقبوليتها وعدم قيام مقدمي الشكاوى باستيفاء طلباتهم. ولا تزال هناك ٨٨ قضية قيد النظر الفعلي و لم يبت فيها بعد. ويتعلق العدد الأكبر من الشكاوى بقضايا السكن والممتلكات.

## حادي عشر – الحوار مع بلغراد

٣١ – إن تنفيذ الترتيبات المنبثقة عن الحوار مع بلغراد والمشاورات مع بريشتينا، والمبينة في تقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، سيتوقف على إجراء المزيد من المناقشات على المستوى التقني. وقد اتخذت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عدة خطوات استباقية لتيسير المشاركة التقنية من جميع الأطراف في عملية التنفيذ المذكورة. وقام ممثلي الخاص في منتصف كانون الأول/ديسمبر بتعيين منسق وإنشاء فرقة عمل للتنفيذ تتكون من رؤساء المكاتب الفنية المختصة التابعة لبعثة الأمم المتحدة ومن ممثلي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، الذين باتت الآن مشاركتهم في هذه العملية تكتسي أهمية محورية فيما يتعلق بمسائل سيادة القانون. وفي محاولة للعمل على إنفاذ الترتيبات المحددة في تقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اتصلت بعثة الأمم المتحدة بمحاوريها في بلغراد واقترحت الاجتماع على مستوى الخبراء. وقد عقد في شباط/فبراير اجتماع على المستوى السياسي ضم ممثلي الخاص، والرئيس بوريس تاديتش، رئيس صربيا، ووزير الشؤون الخارجية الصربي، فوك برميتش، ووزير شؤون كوسوفو وميتوهيا، غوران بوغدانوفيتش، في إطار مناقشات تناولت المسائل المتصلة بتقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ومن أجل التحضير لإعداد هذا التقرير. وواصل أيضا ممثلي الخاص التشاور مع سلطات كوسوفو بصدد تلك المسائل. وأكد ممثلي الخاص، خلال جميع الاجتماعات التي عقدها، الحاجة إلى إحداث التوازن في المناقشات لكفالة أن تكون شاملة للجميع.

٣٢ – وفيما يختص بقطاع العدل، اجتمع في كوسوفو ممثلون عن قطاعي العدل في بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي مع ممثلي القضاة والمدعين العامين التابعين لصرب كوسوفو في الشمال، وذلك لمناقشة الخطوات الواجب اتخاذها نحو إعادة العمل إلى طبيعته في محكمة ميتروفيتسي/ميتروفيتسا التي اضطلع بالمسؤولية عن تشغيلها، بعد نشر بعثة الاتحاد

الأوروبي، أفراد قطاع العدل التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي. كما جرت مناقشات أيضا مع القضاة والمدعين العامين الألبان التابعين لكوسوفو. وعقدت أيضا بعثة الأمم المتحدة، إلى جانب خبراء قطاع العدل ببعثة الاتحاد الأوروبي، محادثات على الصعيد التقني في بلغراد يوم ٩ آذار/مارس. وما زالت بعثة الأمم المتحدة تشارك بشكل راسخ في المناقشات بشأن قطاع العدل.

٣٣ - وقد شددت بعثة الأمم المتحدة بوجه خاص على مسائل التراث الثقافي. فقد اجتمع ممثلي الخاص مع نائب بطريارك الكنيسة الأرثوذوكسية الصربية والرئيس الحالي للمجمع الكنسي فيها، متروبوليتان أمفيلوهيي، وكذلك مع الوزير الصربي لشؤون كوسوفو وميتوهيا، لمناقشة صون التراث الديني الصربي والمحافظة عليه، ومواصلة عملية الترميم التي تولى ريادتها مجلس أوروبا ومنظمة اليونسكو، وكذلك وضع إطار يمكن أن يتم داخله مواصلة الحوار في هذا المجال مع بلغراد وبريشتينا. كما جرت أيضا مناقشات مع ممثلي مجلس أوروبا ومنظمة اليونسكو، وكبار المسؤولين في وزارة الثقافة والشباب والرياضة في كوسوفو. وفي أوائل شهر آذار/مارس، عقد خبراء بعثة الأمم المتحدة والجانب الصربي المزيد من المحادثات على الصعيد التقني مع التركيز على وضع إطار فعال للحوار.

٣٤ - وأعربت سلطات كوسوفو مراراً عن استعدادها للمشاركة في مناقشات مع بلغراد، ما دامت مشاركة الطرفين تقوم على أساس المساواة. كما أبدت السلطات الصربية، من جانبها، رغبتها في المشاركة في حوار مع بريشتينا شريطة ألا يقوض ذلك موقف صربيا بشأن السلامة الإقليمية والوضع القانوني لكوسوفو. وبالنظر إلى الصعوبات في التوفيق بين المواقف، من المتوقع أن تواصل بعثة الأمم المتحدة دورها في تيسير المشاركة بينهما بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وثمة حاجة إلى أن يقوم أصحاب المصلحة الدوليون الآخرون بدعم هذا الدور وإتمامه على أرض الواقع.

## ثاني عشر - الملاحظات

٣٥ - عملاً بالبيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عجلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بعملية تعديل هيكل البعثة تماشياً مع الأحكام الواردة في تقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وتقريري الخاص المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ويُتوقع أن تؤدي هذه العملية إلى إعادة تشكيل البعثة على نحو واسع النطاق، حيث يجري مواءمة مهامها لتستجيب للتغير العميق في الظروف السائدة على الأرض. وفي موازاة ذلك، حدث تقدم على صعيد إعداد الميزانية المنقحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، بهدف كفالة أن تفي بصورة مناسبة البعثة بعد إعادة تشكيلها

بالمتطلبات المتبقية والناشئة. إن استمرار الدعم من مجلس الأمن ومن المجتمع الدولي على نطاق أوسع عنصر حاسم في كفالة قدرة البعثة على تنفيذ عملية إعادة تشكيلها بنجاح، ومواصلة اضطلاعها بدور حاسم في صون السلام والاستقرار على الأرض.

٣٦ - وإضافة إلى العملية الجارية لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة وما يتعلق بها من تقليص لعدد موظفي بعثة الأمم المتحدة العاملين في مجال سيادة القانون، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تولي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون المهام التشغيلية في قطاع سيادة القانون. وقد أنجز هذا الجهد المنسق دون وقوع حوادث أمنية جوهرية، وبدعم من كل من بريشتينا وبلغراد وجميع أصحاب المصلحة الدوليين. ويمثل ذلك إنجازاً رئيسياً في مجال المشاركة الدولية في كوسوفو، ومثالاً يحتذى به في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

٣٧ - وقد لاحظت التزام بعثة الاتحاد الأوروبي بالاحترام الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وبالعمل في إطار السلطة العامة للأمم المتحدة وفي حدود موقف المنظمة المحايد إزاء مسألة المركز. ومع بلوغ قدرات بعثة الاتحاد الأوروبي تدريجياً مرحلة التشغيل الكامل، ينبغي لبعثة الاتحاد الأوروبي أن تواصل، في عملية نشر قواتها والاضطلاع بدورها في كوسوفو، مراعاة الظروف والمشاغل الخاصة لدى جميع الطوائف. وقد بدأت بعثة الاتحاد الأوروبي، وفقاً لتقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تقديم تقارير منتظمة إلى الأمم المتحدة عن أنشطتها. وتماشياً مع الممارسة المتفق عليها مع الاتحاد الأوروبي، فإني أرفق طيه أول تلك التقارير (المرفق الأول).

٣٨ - وقد بذلت بعثة الأمم المتحدة جهوداً من أجل إشراك جميع الأطراف في المناقشات، وتنفيذ الترتيبات المؤقتة في المجالات الستة الواردة في تقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي مواصلة بذل تلك الجهود على جميع الصعد وبدعم من أصحاب المصلحة الدوليين الموجودين على الأرض، إذ ما زال يتعين تسوية عدد من المسائل العملية الحيوية بالنسبة لصون الاستقرار على الأرض. وأنا أدعو جميع المعنيين إلى المشاركة بحسن نية وبصورة بناءة كي تفضي هذه العملية إلى نتائج ملموسة لصالح جميع طوائف كوسوفو. وأرحب باستعداد بعثة الاتحاد الأوروبي للمشاركة إلى جانب بعثة الأمم المتحدة في المناقشات المتعلقة بمسائل سيادة القانون.

٣٩ - وأود أن أعرب عن بالغ تقديري وامتناني لممثلي الخاص، لامبرتو زانيير، نظرا إلى الدور القيادي البارع الذي يضطلع به توجيه دور البعثة المتطور خلال فترة مليئة بالتحديات فضلا عن العملية السياسية التي تُوجت بخفض حجم بعثة الأمم المتحدة سلمياً. وأود أيضاً أن

أثني على موظفي بعثة الأمم المتحدة لما يبذلونه من جهد دؤوب، وما يبدونه من التزام إزاء كوسوفو وأهداف الأمم المتحدة. كما أود أن أعرب عن تقديري، بصورة خاصة، لموظفي بعثة الأمم المتحدة العاملين في مجالي العدل والشرطة نظرا إلى الخدمات التي يقدمونها إلى المنظمة، ولجميع البلدان المساهمة بقوات لإسهامها في بناء وتوطيد سيادة القانون في كوسوفو على مدى فترة ناهزت العقد.

٤٠ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لشركاء الأمم المتحدة الدائمين في كوسوفو - الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - ولوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على دعمهم وتعاونهم المستمر مع بعثة الأمم المتحدة.

# المرفق الأول

## تقرير الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي/الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي المقدّم إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

### ١ - موجز تنفيذي

١ - بدأت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تنفيذ ولايتها في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ عقب إعلان امتلاك قدرتها التشغيلية الأولية. وكان تعاونها مع سلطات كوسوفو ومع الوكالات المختصّة بسيادة القانون إيجابيا ومثمرا، وكذلك كانت الاتصالات التي أجرتها مع الشركاء الدوليين والمحليين.

٢ - وجرت طوال فصل الخريف، وما زالت تجري، أعمال الاستعراض واستلام الملفّات من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وغير ذلك من الأعمال التحضيرية اللازمة لكي تضطلع بعثة الاتحاد الأوروبي بمهام ولايتها كاملة. وتتوقع بعثة الاتحاد الأوروبي أن تصل إلى كامل قدرتها التشغيلية بانتهاء فصل الشتاء.

### ٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

٣ - أتاحت الأعمال التحضيرية النشيطة التي جرت طوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أن تستهلّ أعمالها في مختلف أرجاء كوسوفو في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وانتشرت بعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو بكاملها في ذلك اليوم دون وقوع أي حوادث أمنية. وفي المجمل، رُحّب ببعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو وإن جهرت بالاعتراض على نشرها بعض الطوائف التي لا تمثل أغلبية، وخاصة في المنطقة الواقعة شمال نهر إيبار. وقام رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي وبعض موظفيها بزيارات منتظمة إلى مناطق تلك الطوائف التي لا تمثل أغلبية وأعلموا أهلها بدور البعثة وأهدافها مشددين على الفوائد الإيجابية التي ستعود على السكان من صرب كوسوفو على إثر تعزيز سيادة القانون في البلد.

٤ - وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كان الملاك الوظيفي لبعثة الاتحاد الأوروبي يتألف من ٢٥٦ موظفا دوليا و ٦٢ موظفا محليا. وفي نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كان يعمل في البعثة ٣٦٤ ٢ موظفا (٦٤٢ ١ موظفا دوليا و ٧٢٢ موظفا محليا).

٥ - ولكفالة الاضطلاع بالجهود في ظل التنسيق الاستراتيجي العام بين السلطات في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي، أنشئ مجلس مشترك للتنسيق في مجال سيادة القانون برئاسة مشتركة بين السلطات المحلية ورئيس البعثة، وهو يجتمع شهريا منذ تموز/يوليه. ويضمّ المجلس في عضويته أيضا وزيري العدل والداخلية ووزير الاقتصاد والمالية ونظراءهم في البعثة. وقد وُقّع على عدد من الترتيبات التقنية بشأن تسلّم ملفات القضايا وأماكن العمل والأصول من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وكذلك بشأن التعاون مع سائر الجهات الفاعلة الدولية وتلك التابعة للأمم المتحدة.

٦ - وخلال صيف وخريف عام ٢٠٠٨، قام عنصرا الشرطة والعدالة في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بفحص ملفات القضايا والإعداد لتسلّمها من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وشاركت بعثة الاتحاد الأوروبي في صياغة واستعراض عدد من القوانين في مجال سيادة القانون قبل تقديمها إلى جمعية كوسوفو، ومن هذه القوانين ما يتعلّق بالأسلحة، والسلام والنظام العامين، وشركات الأمن الخاصة. وتساعد بعثة الاتحاد الأوروبي سلطات كوسوفو على صياغة عدد من وثائق السياسات الاستراتيجية، ومنها ما يتعلق بمكافحة الفساد، والجريمة المنظمة، والإرهاب، والمخدرات، وخطة عمل لمكافحة الاتجار بالبشر.

٧ - وقد أقامت بعثة الاتحاد الأوروبي الاتصالات بصفة منتظمة مع الجهات المعنية الدولية والمحلية - في مجالات منها حقوق الإنسان على سبيل المثال - بما في ذلك مع المنظمات غير الحكومية.

**الشرطة**

٨ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، انتشرت شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في جميع مراكز شرطة كوسوفو المحلية والإقليمية وفي مقر الشرطة في بريشتينا وفي جميع النقاط الحدودية. وقد بدأت عناصر الشرطة في بعثة الاتحاد الأوروبي بمتابعة العناصر النظيرة لها في كوسوفو وإرشادها وإسداء المشورة إليها.

٩ - وقد تشاور رئيس عنصر الشرطة في بعثة الاتحاد الأوروبي بصفة منتظمة مع المدير العام لشرطة كوسوفو.

١٠ - وفي الشمال، لم تكن شرطة كوسوفو تحت إمرة قيادة شرطة كوسوفو في بريشتينا مباشرة بل كانت تخضع مؤقتا، من خلال غرفة عمليات شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي، لقيادة رئيس عنصر الشرطة في بعثة الاتحاد الأوروبي الذي يشغل أيضا منصب رئيس شرطة كوسوفو فيما يخصّ وحدات شرطة كوسوفو التي لم تُحوّل بعد، ومنها وحدات مكافحة الإرهاب وجرائم الحرب والمراقبة المشروعة للاتصالات، وفيما يخصّ القضايا الخاصة بكل من هذه الوحدات.

١١ - وعقب تعيين شيريمت أحمدي مديرا عاما لشرطة كوسوفو، أُعلن عن شغور وظائف نائب المدير العام لشرطة كوسوفو وأربعة مديرين مساعدين، وأجريت المقابلات الشخصية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ مع المتقدمين لشغلها. ولا تؤثر الترتيبات المؤقتة المتخذة في الشمال في تسلسل المسؤوليات فيما يتصل بالحوادث الأمنية، وبيان هذا التسلسل كما يلي: المستجيب الأول - شرطة كوسوفو، مع اضطلاع بعثة الاتحاد الأوروبي بولايتها في مجال المتابعة والإرشاد وإسداء المشورة؛ المستجيب الثاني - بعثة الاتحاد الأوروبي في إطار ولايتها التنفيذية؛ المستجيب الثالث - قوة كوسوفو.

١٢ - وقد أنشئت، بتشجيع قوي من بعثة الاتحاد الأوروبي، وحدة شرطة كوسوفو المختلطة عرقيا، التي بدأت دورياتها في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ تجوب مناطق من شمال ميتروفيتسي/ميتروفيتسا. وتضمّ الوحدة ضبّاطا من الصرب البوسنيين والألبان في كوسوفو.

١٣ - وجرت بسلاسة عمليات استعراض القضايا وإحالة الملفّات الجنائية من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وقد سُلّمت عشر قضايا إلى وحدة التحقيقات المالية في بعثة الاتحاد الأوروبي. وأُنجز استلام ملفات قضايا جرائم الحرب من بعثة الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقامت وحدة التحقيقات الدولية التابعة لشرطة بعثة الأمم المتحدة بتسليم أكثر من ٣٦ قضية يتعلق بعضها بالجريمة المنظمة. ويجري إعداد قوائم بالقضايا التي تستدعي إجراء التحقيقات على سبيل الأولوية، وذلك في تعاون وثيق مع المدعين العامين التابعين لبعثة الأمم المتحدة.

١٤ - ووقّعت شرطة كوسوفو وشرطة بعثة الاتحاد الأوروبي في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ على ترتيب تقني يقضي بتقديم الدعم في حالات الاضطرابات المدنية. وتقوم وحدات الشرطة المشكّلة بحراسة البوابتين ١ و ٣١ على مدار الساعة، وقد قدّمت خدمات الحراسة المرافِقة والدعم في حالات الاضطرابات المدنية. وقامت قوات الشرطة الخاصة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي بمساعدة شرطة كوسوفو على استعادة النظام بدعم من القوة الأمنية

الدولية في كوسوفو بعد اندلاع الاضطرابات في شمال ميتروفيتسا في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ممّا برهن على أن شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي لديها القدرة، في ظل الإمكانات المتوافرة لديها، على تلبية مقتضيات دعم شرطة كوسوفو في جميع الأحداث الأمنية التي تقع في الشمال. وإضافة إلى ذلك، فإنها توفّر الحراسات المرافِقة للأطراف الثالثة بصورة منتظمة عندما لا تتوافر لدى شرطة كوسوفو القدرة اللازمة على الاضطلاع بمثل هذه العمليات.

١٥ - وقامت وحدة رصد الوزارات في بعثة الاتحاد الأوروبي بإسداء المشورة إلى وزارة الداخلية بشأن إعادة تنظيم الوزارة. وقام مستشارو الوحدة، بالاشتراك مع نظرائهم المحليين، بإعداد تقرير عن تقييم مدى جودة المراكز البلدية للتسجيل المدني. وناقشت الوحدة وإدارة الشؤون القانونية بالوزارة سبل تحسين صياغة القوانين والتشريعات الفرعية. ونُقلت مهام وحدة حماية الشهود ببعثة الأمم المتحدة إلى وحدة أمن الشهود ببعثة الاتحاد الأوروبي.

**العدل**

١٦ - يقوم القضاة والمدعون العامون التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي منذ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بمتابعة نظرائهم وإرشادهم وإسداء المشورة إليهم في مختلف أرجاء كوسوفو.

١٧ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بدأ القضاة والمدعون العامون وضبّاط السجون في بعثة الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بمهامهم بكامل نطاقها. وفي كانون الأول/ديسمبر، وقّعت بعثة الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة على ترتيب خاص يقضي بإحالة القضايا إلى القضاة والمدعين العامين في بعثة الاتحاد الأوروبي. وقد تسلّم قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي إلى الآن أكثر من ٩٠ قضية من زملائهم في بعثة الأمم المتحدة، في حين تسلّم المدعون العامون التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي ١٧٦ قضية. وهذه القضايا يجري تجهيزها والتخطيط لإجراءات المتابعة اللازمة لها.

١٨ - ويقوم قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بعقد جلسات الاستماع وإجراء المحاكمات من خلال أفرقة مختلطة. وما زال تحويل ملفّات القضايا من بعثة الأمم المتحدة مستمرا، ومنها قضايا في المرحلة التمهيدية وقضايا تم فيها توجيه لوائح الاتهام ولكنها لم تؤكّد وقضايا أُكّدت فيها لوائح الاتهام وحدد موعد المحاكمة.

١٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، انتقلت إلى بعثة الاتحاد الأوروبي من بعثة الأمم المتحدة بلاغات تم تلقّيها منذ عام ١٩٩٩ فصاعدا عن ما يربو على ١ ١٨٧ حالة اشتباه في ارتكاب جرائم حرب تعتقد بعثة الأمم المتحدة أنها غير معزّزة بالأدلة الكافية لإحالتها إلى

هيئة الادّعاء، و ٥٠ بلاغا آخر كانت قد أحيلت إلى الشعبة الجنائية ببعثة الأمم المتحدة لتوجيه لوائح الاتهام بصدها.

٢٠ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عُقدت أول جلسة استماع في المحكمة الموجودة شمال ميتروفيتسا. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أحلت بعثة الأمم المتحدة مكاتب محكمتين وأصبحتا تحت تصرّف بعثة الاتحاد الأوروبي.

٢١ - أما بالنسبة للخدمات الإصلاحية، يشغل أفراد الحراسة المرافقة التابعون لسجون بعثة الاتحاد الأوروبي نفس المواقع مع نظرائهم من كوسوفو منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٢٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، دخلت وحدة الحراسة المرافقة التابعة لوحدة الإصلاحيات طور التشغيل، حيث بدأت تقوم بمتابعة العناصر النظيرة وإرشادها وإسداء المشورة إليها فيما يتصل بنقل السجناء، إلى جانب قيامها بأعمال النقل بنفسها، بما في ذلك أعمال النقل من شمال ميتروفيتسا.

٢٣ - وقد حضر المكتب المعني بالمفقودين والطب الشرعي التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي عمليات تشريح الجثث، وتفقّد أماكن الوفاة، واستخراج الجثث كما أجرى عمليات من هذه الأنواع، حيث تم تحديد الهويّات في بعض الحالات. ويتعاون المكتب مع سلطات كوسوفو والمنظمات الدولية المعنية والرابطات المحلية المعنية بأسر المفقودين.

**الجمارك**

٢٤ - خلال العملية الانتقالية السابقة على بلوغ القدرة التشغيلية الأولية، قام عنصر الجمارك ببعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بنشر معظم موظفيه في وحدات الرصد والأفرقة المتنقلة ذلك بصورة تدريجية. وتلقّى موظفو الجمارك بالبعثة تدريبا مكثفا أثناء الخدمة بمساعدة من جمارك كوسوفو. وأجريت التحضيرات اللوجستية بما فيها التقييمات الأمنية. ودخلت أفرقة الجمارك المتنقلة التابعة للبعثة طور التشغيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، نُشر موظفو الجمارك الدوليون (التابعون للبعثة) في البوابتين ١ و ٣١ لأول مرة منذ آذار/مارس ٢٠٠٨، وذلك لرصد الحالة هناك وجمع البيانات. وبدأ عنصر الجمارك في البعثة الاضطلاع بأعمال المتابعة والإرشاد وإسداء المشورة اللازمة لكبار مديري دوائر الجمارك المحلية وغيرهم من موظفي الجمارك في مختلف أرجاء كوسوفو.

٢٥ - وستتطلّب مراقبة الجمارك في شمال كوسوفو اتباع نهج تدريجي. وفي المرحلة الأولى، قام عنصر الجمارك بالبعثة بتدوين تفاصيل المركبات التجارية الداخلة وحمولاتها. وفي

١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، زادت البعثة من وجود عناصرها عند البوابتين ١ و ٣١ فأصبحت تعمل على مدار الساعة.

**التقدّم المحرز نحو بلوغ القدرة التشغيلية الكاملة**

تتوقع بعثة الاتحاد الأوروبي المعينة بسيادة القانون في كوسوفو أن تصل إلى كامل قدرتها التشغيلية مع انتهاء فصل الشتاء. وبدأ أفراد البعثة في رصد وتسجيل نتائج أنشطة المتابعة والإرشاد وإسداء المشورة التي تضطلع بها البعثة في إطار نهجها البرنامجي، وذلك بهدف تكوين صورة واضحة عن التحديات التي تواجهها في مؤسسات سيادة القانون في كوسوفو، ومقارنة نتائج أعمال البعثة بالأهداف المحددة لها. وقُدّمت إحاطات إلى سلطات كوسوفو عن هذه الآلية وسيتم إطلاعها على النتائج بهدف امتلاك زمام التقدّم المحرز على الصعيد المحلي في مجال سيادة القانون.

أقرّه إيف دي **كرمابون**

رئيس البعثة

# المرفق الثاني

## تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩)

| البلد | العدد | البلد | العدد |
|---|---|---|---|
| الاتحاد الروسي | ٣ | أوكرانيا (وحدة شرطة مشكّلة) | ٦ |
| ألمانيا | ٤ | | |
| أوكرانيا | ٦ | | |
| إيطاليا | ٦ | | |
| باكستان | ١ | | |
| بلغاريا | ١ | | |
| تركيا | ١٤ | | |
| رومانيا | ١ | | |
| سلوفينيا | ١ | | |
| غانا | ٣ | | |
| الفلبين | ٤ | | |
| قيرغيزستان | ٢ | | |
| كرواتيا | ١ | | |
| الهند | ١ | | |
| اليونان | ١ | | |
| | **٤٩** | | **٦** |

# المرفق الثالث

## تشكيل دائرة شرطة كوسوفو

### (في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩)

| الفئة | النسبة المئوية | العدد |
|---|---|---|
| ألبان كوسوفو | ٨٤,٦٠ | ٥,٩٨١ |
| صرب كوسوفو | ٩,٩٢ | ٧٠١ |
| أعضاء الأقليات العرقية الأخرى | ٥,٤٩ | ٣٨٨ |
| **المجموع** | | **٧ ٠٧٠** |
| الرجال | ٨٦,٦٦ | ٦ ١٢٧ |
| النساء | ١٣,٣٤ | ٩٤٣ |

# المرفق الرابع

## تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

**(في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩)**

| البلد | عدد ضباط الاتصال |
|---|---|
| الاتحاد الروسي | ١ |
| إسبانيا | ٢ |
| أوكرانيا | ٤ |
| أيرلندا | ٢ |
| باكستان | ١ |
| بلغاريا | ١ |
| بنغلاديش | ٢ |
| بولندا | ١ |
| بوليفيا | ١ |
| الجمهورية التشيكية | ١ |
| الدانمرك | ١ |
| رومانيا | ٢ |
| شيلي | ١ |
| النرويج | ١ |
| **المجموع** | **٢١** |

Map No. 4133 Rev. 34 UNITED NATIONS
February 2009

Department of Field Support
Cartographic Section